دور جمعية إيثار لرعاية الإيتام بالوادي في تحقيق الحماية الاجتماعية للفئات المعوزة على المستوى المحلي

The role of the Aethar Association for the Care of Orphans in the eloued in the social protection of needy groups at the local level

نجاح كعلة*[1] الهادي دوش [2]

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي keala-nadjah@univ-eloued.dz

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي Doucban19@gmail.com

مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر

تاريخ الاستقبال: 2024/02/29؛ **تاريخ القبول**: 2024/06/11؛ **تاريخ النشر**: 2024/09/10

ملخص:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى مساهمة جمعية إيثار لرعاية الايتام بالوادي في تحقيق الحماية الإجتماعية للفئات المعوزة داخل المجتمع المحلي وذلك من خلال دراسة الأنشطة والبرامج التي تقوم بها والتعرف عن ألية عملها ومدى مساهمتها في ترقية الخدمات الإجتماعية والإقتصادية والتنموية وذلك من خلال العمل بالموازاة مع المؤسسات الحكومية في تغطية الاحتياجات المجتمعية وتحسين الظروف الإجتماعية لأفراد المجتمع والعمل على محاربة مظاهر التهميش والحرمان والإقصاء الإجتماعي وتحقيق التكافل والتماسك بين مختلف الأطياف الإجتماعية من خلال تقليص الفوارق الطبقية وتجسيد القيم والمبادئ الإنسانية القائمة على التعاون والتضامن والعطاء والإخاء.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات الخيرية– العمل التطوعي – الحماية الإجتماعية – الفئات المعوزة– العدالة الإجتماعية.

Abstract:

The aim of the study is to identify the extent to which the Aethar Association for the Care of Orphans in the eloued contributes to the social protection of needy groups within the community by studying its activities and programmes, identifying its working methods and the extent to which it contributes to the promotion of social, economic and development services by working in parallel with government institutions to cover societal needs, improving the social conditions of members of society, combating marginalization, deprivation and social exclusion, and achieving interdependence and cohesion among the various social spectrums by reducing class differences and reflecting human values and principles based on cooperation, solidarity, giving and fraternity.

Keywords: Charities - Volunteerism - Social Protection - Needed Groups - Social Justice.

I- تمهيد :

أثرت المتغيرات التي شهدها النسق الدولي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث مهدت الطريق لتغيير العديد من المفاهيم التي كانت سائدة من قبل وهذا التغيير بطبيعة الحال كان له أثر عل الواقع الجزائري خاصة بعد الانتقال من مرحلة الحزب الواحد إلى مرحلة التعددية الحزبية سنة 1989. ونظرا لمواكبة سياسة الانفتاح التي خاضتها الجزائر مطلع التسعينات من القرن الماضي عرفت الحركة الجمعوية إنتعاشا كبيراً في مختلف المجالات وذلك من أجل النهوض بالواقع الاجتماعي وتدعيم أواصر الإخاء والترابط والتماسك بين مختلف الأطياف المجتمعية عن طريق العمل التطوعي المنظم المبني أساسا عل قيم العطاء والتضامن والتكافل وترسيخ قيم الثقافة التطوعية وتعزيز المبادئ الانسانية داخل المجتمع.

تشارك الجمعيات الخيرية في تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة بإعتبارها شريك إجتماعي فعال تعول عنه في سد الثغرات الحكومية وإكمال الأدوار الوظيفية والعمل بالموازاة مع مختلف المؤسسات الرسمية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية لمختلف الشرائح المجتمعية بصفة عامة والفئات المعوزة بصفة خاصة بإعتبارها مطلباً حقوقياً ووطنياً لإستدامة التنمية الإجتماعية ومحاربة التهميش الإجتماعي وبناء مجتمع مترابط يسوده العدل والأمن والإستقرار الإجتماعي.

بإعتبار أن جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي أحد أبرز الجمعيات المحلية فإنها تقوم بأدوار وظيفية فعالة تغطي من خلالها ثغرات المؤسسات الحكومية وتجسد السياسة الإجتماعية الرامية لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المعوزة وتأمين مستوى معيشي لائق يضمن لها حقوقها الانسانية ويقلص الفوارق الطبقية ويحقق العدالة الاجتماعية.

لتسليط الضوء على هذا الموضوع والغوص في حيثياته أكثر تطرح الدراسة الاشكالية التالية:

كيف تساهم جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي في تحقيق الحماية الإجتماعية للفئات المعوزة داخل المجتمع المحلي؟

للإجابة عن الاشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة عل الفرضيات التالية:

هناك علاقة بين التشاركية وتحقيق الحماية الاجتماعية فكلما ساهمت عدة أطراف رسمية وغير رسمية في تحمل المسؤولية الاجتماعية كلما زاد التوجه نحو تحقيق الحماية الاجتماعية .

كلما إنتشرت ثقافة العمل التطوعي كلما تحسنت الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع وتقلصت الفوارق الطبقية بين مختلف الأطياف المجتمعية.

II – الطريقة والأدوات :

إعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة وذلك من أجل الوقوف عل أهمية جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي وتوضيح دورها الفعال في تحقيق التكافل الإجتماعي بين أفراد المجتمع وترسيخ ثقافة العمل التطوعي وتحقيق الحماية الإجتماعية للفئات المعوزة وإيصال رسالة إجتماعية هدفها المشاركة في نشأة وتطوير المجتمع وذلك بالاشتراك مع الجهود الحكومية التي ترى أن الجمعيات الخيرية شريكاً إجتماعيا يمكن أن يعول عليه في تطوير مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والثقافية إنطلاقاً من مبدأ التشاركية والمساهمة في تحمل المسؤولية الاجتماعية بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية لتحسين الأوضاع الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع بالإضافة إلى أداة المقابلة التي إعتمدت عليها الدراسة في جمع المعلومات والبيانات حول البرامج والمشاريع التي تقوم بها هذه الجمعية من خلال إجراء عدة مقابلات مع الإطارات والكوادر المسؤولين عن تسيرها.

1. الاطار المفاهيمي للجمعيات الخيرية والحماية الإجتماعية

تعتبر الجمعيات الخيرية احدى الركائز الأساسية والتي يقوم عليها المجتمع المدني تضطلع بأدوار بالغة الأهمية تمس مختلف مجالات الحياة الانسانية باعتبارها أهم القنوات المجتمعية التي تعمل بالموازاة مع المؤسسات الحكومية من أجل تقديم الخدمات الاجتماعية لكافة الأفراد بصفة عامة وللفئات المعوزة بصفة خاصة.

1.1 الجمعيات الخيرية: التعريف، الخصائص، شروط التأسيس.

تعتبر الجمعيات الخيرية منظمات مستقلة مفتوحة أمام المواطنين يشاركون فيها بصفة طوعية وبشكل تعاقدي وذلك من أجل تحقيق المصلحة العامة وتكريس يتم التعاون والعطاء بين مختلف أفراد المجتمع لبناء مجتمع متكامل الأدوار يتمتع بوعي مدني وسياسي يكمل الفراغ الوظيفي والتنظيمي الذي تعجز مؤسسات الدولة عن تغطيته وهنا تبرز الدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات الخيرية بصفة خاصة باعتبارها شريك اجتماعي فعال يقوم مبادرات تطوعية لتغطية الاحتياجات والمطالب الشعبية وتحقيق التنمية والمجتمعية.

أ- تعريف الجمعيات الخيرية:

تعددت وإختلفت التعريفات الموجهة للجمعيات الخيرية بإختلاف الباحثين والمنظرين في هذا المجال +كل حسب تخصصه وتوجهه والزوايا التي ينظر إليها في هذا الموضوع.

تعرف الجمعيات الخيرية بأنها منظمات إجتماعية لا تهدف إلى الربح والعمل فيها يكون بصفة تطوعية تهدف إلى تقديم خدمات عامة للمجتمع يتاح لجميع الأفراد المشاركة فيها والإنخراط في القيام ببرامجها وأنشطتها يطلق عليها العديد من التسميات الأخرى كالقطاع الثالث، التنظيمات الأهلية، القطاع الغير ربحي. يشير هذا التعريف بأن الجمعيات الخيرية هي منظمات ينشئها الأفراد للدفاع عن المصالح والقضايا العامة من دون إجبار أو إكراه هدفها الأساسي تغطية إحتياجات الأفراد وتحقيق التكافل والتماسك الاجتماعي بين مختلف الشرائح المجتمعية .

يعرفها حسن ملحم بأنها عبارة عن إتفاق يتم بمقتضاه إبرام عقد بين مجموعة من الأفراد لتحقيق المصلحة العامة دون تحقيق أي فائدة مادية. يشير هذا التعريف أن الجمعيات الخيرية تكون بشكل تعاقدي بين الأفراد يتفقون على تحقيق نفس الأهداف تصب جلها في تقديم خدمات مجانية تطوعية دون أي أرباح مادية.

عرفتها أماني قنديل بأنها تنظيمات تطوعية خاصة تتبنى أهداف متنوعة تنشط في مجال واحد أو مجالات متعددة. يشير هذا التعريف إلى أن الجمعيات الخيرية مؤسسات اجتماعية قائمة عل التطوع وتقديم الخدمات العامة لا يقتصر مجال عملها على توجه واحد بل تعمل في العديد من المجالات حسب القطاع التي تنشط فيه الجمعية قد تكون ذات طابع اجتماعي أو صحي أو تعليمي.

أما في التشريع الجزائري فقد عرفتها المادة الثانية من قانون الجمعيات رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 على اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويين على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة معينة من اجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني عل الخصوص. يشير هذا التعريف إلى أن الجمعيات الخيرية تتمتع بصفة المؤسساتية كونها تخضع لقوانين تنظيم شروط تأسيسها وألية عملها كما أنها تكرس الديمقراطية التشاركية وتعزز قيم المواطنة.

أما القانون العضوي رقم 12-06 المؤرخ في 15 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات فقد عرفت المادة الثانية منه الجمعيات بأنها عبارة عن تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين يتفقون على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والانساني. يشير هذا التعريف إلى أن الجمعيات الخيرية باختلاف تصنيفاتها ومجالات عملها تنشأ بصفة إرادية غير إجبارية تتكاثف فيها جهود جميع المنخرطين فيها لتقديم خدمات عامة بصفة مجانية وغير ربحية .

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الجمعيات الخيرية من الناحية الاجرائية بأنها تلك التنظيمات الاجتماعية التي تنشأ بصفة تطوعية تهدف إلى تقديم خدمات إجتماعية غير ربحية تسعى لتقوية الروابط الاجتماعية وتكريس القيم الانسانية داخل المجتمع.

ب- خصائص الجمعيات الخيرية:

تتميز الجمعيات الخيرية بعدة صفات وخصائص تميزها عن بقية المؤسسات والتنظيمات الأخرى وأبرز هذه الخصائص ما يلي:

- تتميز الجمعيات الخيرية بالطوعية أي أنها تنشأ بإرادة المنخرطين فيها من دون أي إكراه أو إجبار فهي عبارة عن عمل حر ينظم فيه الأفراد بمحض إرادتهم.

- الجمعيات الخيرية خدماتها تطوعية ومجانية لا تهدف لتحقيق أي أرباح مادية.
- تتمتع بشخصية اعتبارية وبموافقة السلطة الإدارية التي تضبط شروط تأسيسها وألية عملها.
- تتمتع بالاستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية.
- المرونة والقدرة على التكيف فالجمعيات الخيرية تتميز بقدرتها على التكيف مع المتغيرات والمستجدات البيئية والقدرة على التعامل معها.

ت- شروط تأسيس الجمعيات الخيرية في التشريع الجزائري:

عرفت الجزائر العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بإنشاء وتنظيم الجمعيات وأبرز هذه القوانين قانون 06/12 المتعلق بتأسيس الجمعيات وتأطيرها الذي يعتبر القانون الأخير المعمول به تنظيم الجمعيات ومجموع الشروط والاجراءات الواجب استيفاؤها في الأشخاص الرغبين في تكوينها وأجال حلها .

✓ **إجراءات التأسيس:**

لتأسيس أي جمعية في الجزائر لابد من إتباع العديد من الاجراءات القانونية التي يجب الاعتماد عليها وذلك من خلال إعداد قانون أساسي والمصادقة عليه من قبل جمعية عامة تأسيسية يليه التصريح بالتأسيس وإيداعه لدى السلطات المختصة. تصادق الجمعية العامة التأسيسية على القانون الأساسي للجمعية وتعين مسؤولي هيئاتها التنفيذية وقد حدد المشرع الجزائري عدد معين من الأعضاء وذلك حسب كل صنف من أصناف الجمعيات المراد تأسيسها إضافة إلى ضرورة الترخيص للقاءات الاجتماعية التحضيرية والتي تخضع للقانون رقم 28/88 المتعلق بالاجتماعات والمظاهرات ، حيث يشترط في كل اجتماع عمومي أن يسبقه تصريح يبين الهدف والمكان واليوم والساعة والمدة لعقده وعدد الأشخاص المقرر حضورهم والهيئة المهنية به عند الاقتضاء.

نصت المادة السادسة من القانون العضوي 06/12 على الشروط التأسيسية التالية:

- هدف الجمعية وتسميتها ومقرها.
- نمط التنظيم ومجال الاختصاص
- حقوق وواجبات الأعضاء.
- الهيئات التنفيذية.
- طريقة الانتخاب وتجديد الهيئات.
- إجراءات تعديل القوانين الأساسية.
- جرد أملاك الجمعية في حالة حلها.

كما حدد القانون06/12 عدد الأعضاء الواجب توفرهم في كل صنف من تصنيفات الجمعيات وهم كالآتي:

- 10 أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية.
- 15 عضوا منبثقين على بلديتين على الأقل بالنسبة للجمعيات الولائية.
- 25 عضوا منبثقين عن 12 ولاية على الأقل بالنسبة للجمعيات الوطنية.

✓ **شروط الأعضاء المؤسسين للجمعية:**

اشترط القانون 06/12 جملة من الشروط التي يجب توافرها في الاعضاء المؤسسين للجمعية أبرزها:

- بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية والقدرة على إدارتها وتمييزها أن يكونوا:
- من جنسية جزائرية.
- بالغين سن الرشد 18 فما فوق.
- يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية.
- غير محكوم عليهم بجنحة أو جناية تتنافى مع نشاط الجمعية.

أما بالنسبة للأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الجزائري(المؤسسات والشركات) فقد حددت المادة 05 شروط تأسيس الجمعيات يكون طبقا للقوانين الجزائرية ويجبر على الأعضاء المؤسسين لها في حالة نشاط عند تأسيس الجمعية وأن يكونوا غير ممنوعين من ممارسة نشاطهم وتأسيس الشخصية المعنوية يجب أن يكون من طرف شخص طبيعي مفوض وموكل للقيام بهذا الهدف وهذا النوع من الجمعيات لم يكن معروف من قبل بل يعتبر إضافة جديدة جاء بها القانون 06/12 المتعلق بتنظيم وتأطير الجمعيات.

✓ **تعليق عمل الجمعيات وحلها:**

هناك العديد من الأسباب لحل الجمعيات وتعليق عملها ويكون ذلك إراديا بإرادة أعضاء الجمعية أو دون إرادتهم بتدخل السلطات الادارية أو القضائية.

بالنسبة للحل الإرادي يكون من طرف أعضائها وتطبيقا لقانونها الأساسي من خلال تقرير الجمعية العامة وتقرير مكتب الجمعية وهنا تجدر الاشارة إلى أن الجمعيات التي تمارس نشاطات ذات منفعة عامة يتوجب عليه إخطار السلطة المختصة لتتولى هذه السلطة اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لذلك.

أما بالنسبة للحل الإجباري وتعليق نشاط الجمعيات فقد نصت المادة 39 من القانون 06/12 بأن تحل كل جمعية تتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو تمس بالسيادة الوطنية أيضا في حال عدم تقديم تقارير محاضر إجتماعات الجمعية أو في حال وجود بنود تمييزية تمس الحريات الأساسية لأعضائها يتم تعليق نشاط الجمعية لمدة لا تتجاوز 06 أشهر كما يتم إبلاغ الجمعية بوجوب تعليقها بالإعذار وإذا لم تستجيب لمضمون الإعذار تتخذ السلطات العمومية المختصة قراراً إدارياً بحلها وتعليق نشاطها ويحق للجمعية فور التبليغ بالقرار ليتم الطعن فيه أمام جهات القضاء الإداري المختصة.

1.2 الحماية الاجتماعية ؛ التعريف ،الخصائص ، الوظائف.

تهتم نظم الحماية الاجتماعية بمساعدة الأفراد والجماعات على مجابهة الأزمات والوقاية من الأخطار لاسيما الفئات المعوزة التي تحتاج عناية خاصة لإنقاذهم من حالات التهميش والاقصاء والعوز وتحقيق مستوى معيشي ملائم لهم يضمن حقوقهم الانسانية ويحقق العدالة الاجتماعية.

أ- تعريف الحماية الاجتماعية :

تعددت التعريفات الموجهة للحماية الاجتماعية وذلك بتعدد الباحثين والمنظرين في هذا المجال ويمكن تلخيص أبرز التعريفات الموجهة لها فيما يلي:

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها مجموع السياسات والبرامج والإجراءات التي تعمل على تعزيز قدرة الفقراء والضعفاء في الخروج من حالة العوز والعجز وتمكنهم من مواجهة الأزمات والصدمات وذلك من خلال التأمين الاجتماعي وتوفير الحد الأدنى من معايير العمل. يشير هذا التعريف أن الحماية الاجتماعية تركز على ضرورة تحسين مستوى معيشة الفئات المعوزة وتغطية قدراتهم وإمكاناتهم في مواجهة الأزمات التي يتعرضون لها وإخراجهم من دائرة العزلة والانطواء إلى الوحدة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي.

كما تعرف بأنها تنظيم يهدف إل مساعدة الأفراد والجماعات على مقابلة احتياجاتهم الاجتماعية وتأمين حقوقهم الأساسية عن طريق تكاثف الجهود الحكومية والأهلية، نلاحظ أن هذا التعريف ركز عن الجهات والهيئات المعنية بتقديم الحماية الاجتماعية وبأن هذه الأخيرة ليست حكراً عن مؤسسات الدولة فحسب بل أن التنظيمات الأهلية تشارك في توفير الحماية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع.

تعرف أيضا بأنها مختلف التدابير والاجراءات والأنشطة المترابطة والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لأفراد المجتمع وحمايتهم من الأزمات الاقتصادية والأمراض الوبائية والكوارث الطبيعية، يركز هذا التعريف على التدابير الوقائية والتي تهدف إل حماية الأفراد وتأمين حياة كريمة لهم يسودها الاستقرار والأمن الاجتماعي.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الحماية الإجتماعية من الناحية الاجرائية بأنه مجموع الجهود والبرامج والتدابير التي تقوم بها مختلف المؤسسات الحكومية والتنظيمات الأهلية لتلبية الإحتياجات المجتمعية وحماية الفئات المعوزة داخل المجتمع وتحسين ظروفها المعيشية وتأمين حقوقها الأساسية.

ب- خصائص الحماية الاجتماعية :

تتميز الحماية الاجتماعية بالعديد من الخصائص والسمات أبرزها ما يلي:

- تتميز بالمؤسساتية أي أنها تخضع لمؤسسات وهيئات تنظمها وتشرف عل تأطيرها.
- تهدف لتقديم خدمات إجتماعية ذات مصلحة عامة ولا تسعى لتحقيق الربح المادي فهي ذات طابع خدماتي وليس ربحي.
- تخفف من الفوارق الطبقية وتقلص من التهميش والاقصاء الاجتماعي وتحقق العدالة الاجتماعية.
- تدعم النمو الاقتصادي وتقلل من التوزيع غير العادل للمداخيل.

ت- وظائف الحماية الاجتماعية :

تقوم الحماية الاجتماعية بالعديد من الوظائف والمهام لتلبية إحتياجات أفراد المجتمع وتحقيق أهدافهم وتطلعاتهم تتمثل هذه الوظائف في ما يلي:

- تقديم خدمات إجتماعية وإقتصادية للأفراد المجتمع وذلك من خلال تطوير المستوى المعيشي وزيادة الانتاج ومنع البطالة وحل مشاكل الاسكان وتحقيق التنمية المحلية المتكاملة.
- محاربة الفقر والعوز والحرمان وضمان دخل ثابت للفئات المعوزة.
- ضمان الاستقرار الأسري والإجتماعي وذلك من خلال تأمين حقوق الأطفال والمرأة وكبار السن.

2. برامج الحماية الاجتماعية لجمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي :

تعتمد جمعية إيثار لرعاية الأيتام على العديد من البرامج والمشاريع الاجتماعية لتلبية الاحتياجات والمطالب الشعبية وسد فجوة الثغرات الحكومية وتحسين الأوضاع المعيشية للفئات المعوزة داخل المجتمع المحلي وذلك من أجل تقليص الفوارق الطبقية بين مختلف الشرائح المجتمعية وتحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية.

2.1 التعريف بجمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي :

تأسست الجمعية الخيرية إيثار لرعاية الأيتام بتاريخ 28 ماي 2007 ومنح لها الاعتماد في 23 ديسمبر 2007 تنشط على مستوى ولاية الوادي تهدف إلى توفير الحماية الإجتماعية الشاملة للفئات المعوزة وتعمل على تدريبهم وإعادة تأهيلهم بما يكفل لهم الإعتماد على أنفسهم وتطوير قدراتهم

الذاتية وتحسين مواهبهم الشخصية وعلى الرغم من الطابع الخيري والتطوعي للجمعية إلا أن عملها لا يقتصر عل الجانب الإجتماعي فحسب بل تسعى إلى تفعيل دورها في الجانب التنموي وذلك من أجل تحسين أوضاع هذه الفئة وإدماجها داخل المجتمع من خلال العمل عل تطوير إمكانياتها وصقل مواهبها وتحويلها من فئة مستهلكة إلى فئة منتجة.

تهدف الجمعية إلى تحقيق العديد من الأهداف أبرزها:

- التكفل بالفئات الهشة وتوفير الرعاية المادية والمعنوية لهم.
- تحقيق التكافل والتماسك الاجتماعي.
- إنشاء صناديق خيرية وترغيب الأفراد والمؤسسات الخاصة للمساهمة النقدية والعينية في تدعيم العمل الخيري.
- تجميع وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيهها جماعيا للعمل الإجتماعي في مختلف الميادين.
- تعويض ثغرات القطاع العام ومحاولة تغطية أكبر عدد ممكن من إحتياجات الفئات المعوزة والعمل على تحقيق مستوى معيشي مناسب لهم.
- توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتدعيم الإرادة الجماعية في سبيل تحقيق التنمية المجتمعية.

2.2 الإعانات الموسمية التي تقدمها جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي

تقوم الجمعية بتقديم العديد من المساعدات الخيرية والاعانات الموسمية لصالح الفئات الهشة داخل المجتمع المحلي وذلك بهدف تغطية احتياجاتهم وتلبية متطلباتهم وتوفير مختلف أوجه الرعاية الاجتماعية لهم ومن أبرز البرامج التي تبنتها الجمعية في سبيل تحقيق ذلك البرامج التالية :

أ- **برنامج كسوة العيد:** سعت جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي لتكفل بعدد معتبر من الفئات المعوزة على المستوى المحلي وذلك منذ نشاطها الفعلي سنة 2008 وعملت على تغطية إحتياجاتهم ورفع العوز والفقر عنهم وضمان العيش الكريم لهم ومن أبرز المساعدات والاعانات الخيرية التي جسدتها الجمعية على أرض الواقع حملة كسوة العيد التي تبنتها كبرنامج سنوي تقدمه الجمعية في كل عيد. والمنحنى البياني التالي يوضح عدد كسوة العيد التي قدمتها الجمعية منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2018.

الشكل (01): برنامج كسوة العيد

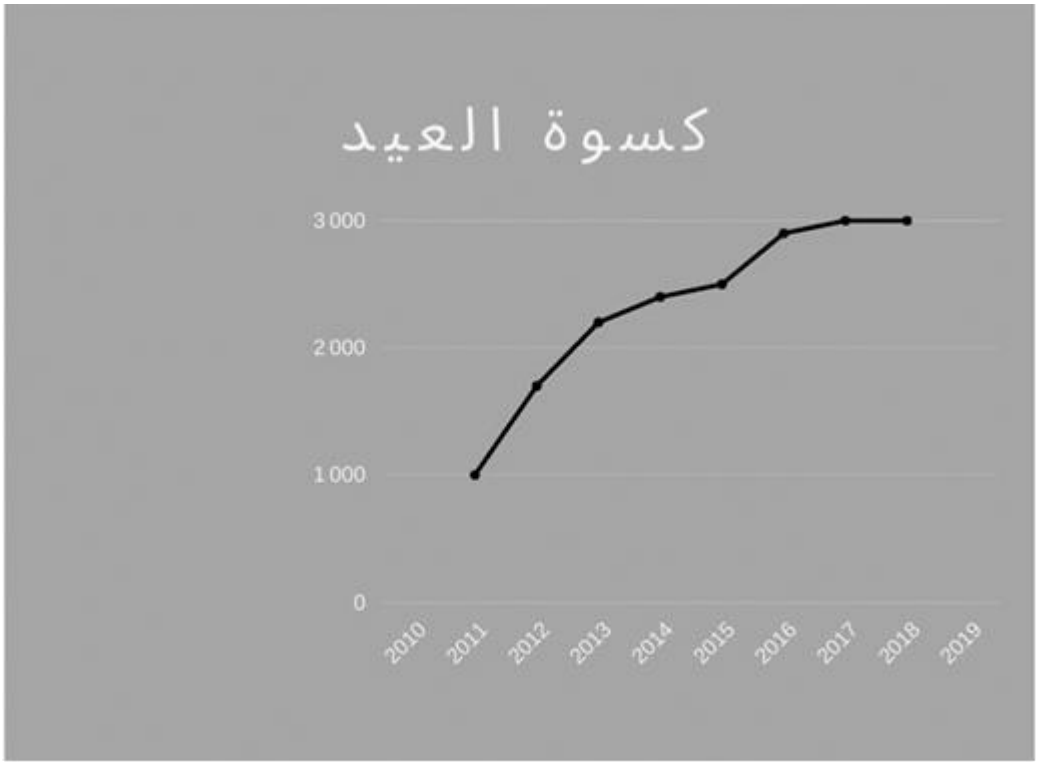

من إعداد الباحثة بالاعتماد عل وثائق مقدمة من طرف الجمعية.

عملت الجمعية على تكريس القيم الأخلاقية والمبادئ الانسانية المبنية عل التكافل والتأزر والعطاء لتحقيق التماسك الإجتماعي بين مختلف أفراد المجتمع تبنت الجمعية حملة كسوة العيد كبرنامج سنوي تقدمه كل سنة منذ 2011 حيث شهدت هذه الحملة تطورات ملحوظة وزيادات معتبرة في مختلف السنوات لتحقق قفزة نوعية في سنة 2016 وصلت لتوفير 2875 كسوة عيد بعدها شهدت الحملة زيادة طفيفة في كل من سنة 2017 و2018 حيث قدمت الجمعية في سنة 2018 العديد من الألبسة وصل عددها 2995 كسوة عيد تتناسب مع مختلف الفئات العمرية في كل الجنسين من الفئات المعوزة.

ب- **برنامج أضحية العيد:** في إطار تحقيق الحماية الإجتماعية والعمل عل النهوض بالواقع الاجتماعي والمشاركة في تحمل المسؤولية الإجتماعية تبنت الجمعية برنامج أضحية العيد إلى جانب حملة كسوة العيد وذلك من أجل رفع العوز عن الفئات الهشة وتحسين أوضاعهم المعيشية ودمجهم داخل الأوساط الإجتماعية وتوفير لهم مختلف أوجه الرعاية الاجتماعية، والمنح البياني التالي يوضح عدد أضاحي العيد التي قدمتها الجمعية ما بين سنة 2016 إل غاية 2018.

الشكل (02): برنامج أضحية العيد

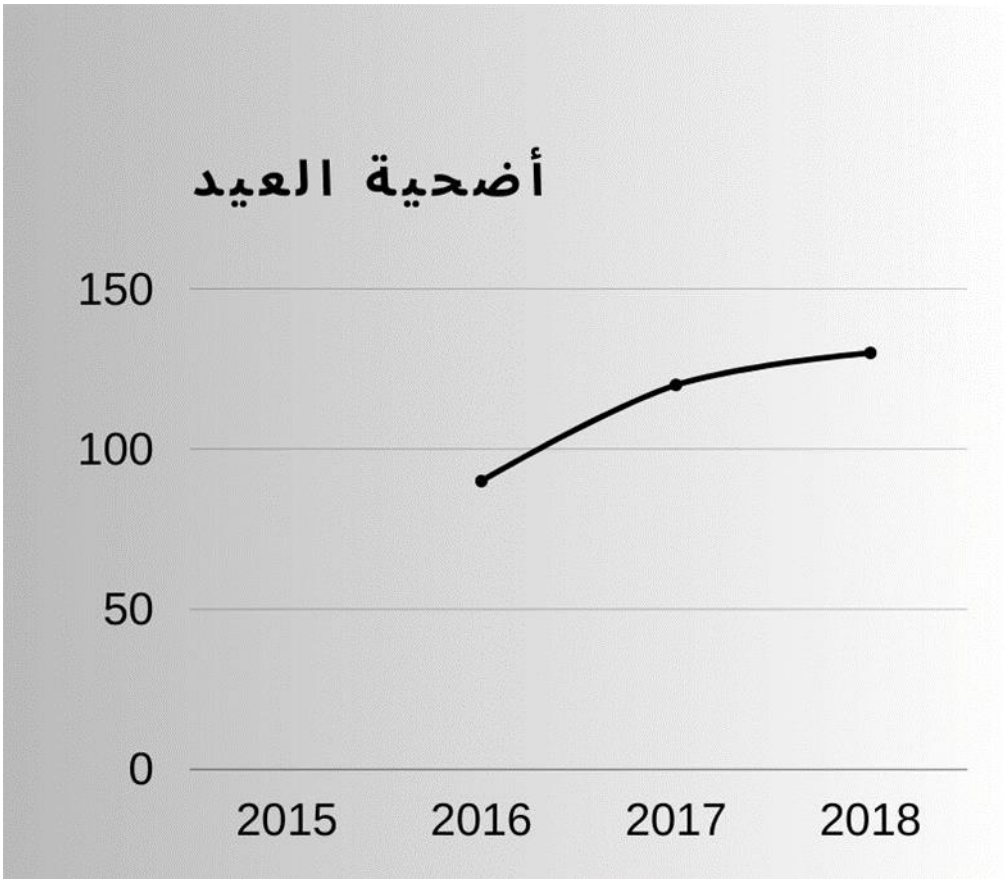

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مقابلة مع سهيلة شوية عون إدارة في مصلحة الشؤون الإجتماعية.

يوضح المنحى البياني أعلاه البرنامج الاجتماعي الذي تبنته الجمعية في سبيل تقديم المساعدات الخيرية والإعانات التطوعية للفئات المعوزة وذلك من أجل إخراجهم من دائرة العزلة و الإنطواء إلى المشاركة والإندماج في المجتمع حيث قدمت الجمعية ستة 2016 عدداً معتبراً من الأضاحي وصل إلى 90 أضحية في أول انطلاقة لهذا البرنامج بينما شهدت سنة 2017 زيادة ملحوظة في تطور برنامج أضحية العيد وصل لتقديم 120 أضحية ليصل العدد في السنة التي تليها إلى تقديم 130 أضحية وذلك من أجل إحتواء هذه الفئة وتلبية إحتياجاتها ومطالبها.

ث- برنامج الحقيبة المدرسية:

تتكفل الجمعية بتوفير الحماية الإجتماعية الشاملة للفئات المعوزة وذلك من خلال عدة برامج سنوية وموسمية ومن أبرز هذه البرامج نجد برنامج الحقيبة المدرسية الذي تبنته الجمعية كبرنامج موسمي تقوم به كل بداية موسم دراسي لتوفير الأدوات والمستلزمات التعلمية للفئات المعوزة. والمنحى البياني التالي يوضح عدد الحقائب المدرسية التي قدمتها الجمعية ما بين سنتي 2016 - 2018.

الشكل (01): برنامج الحقيبة المدرسية

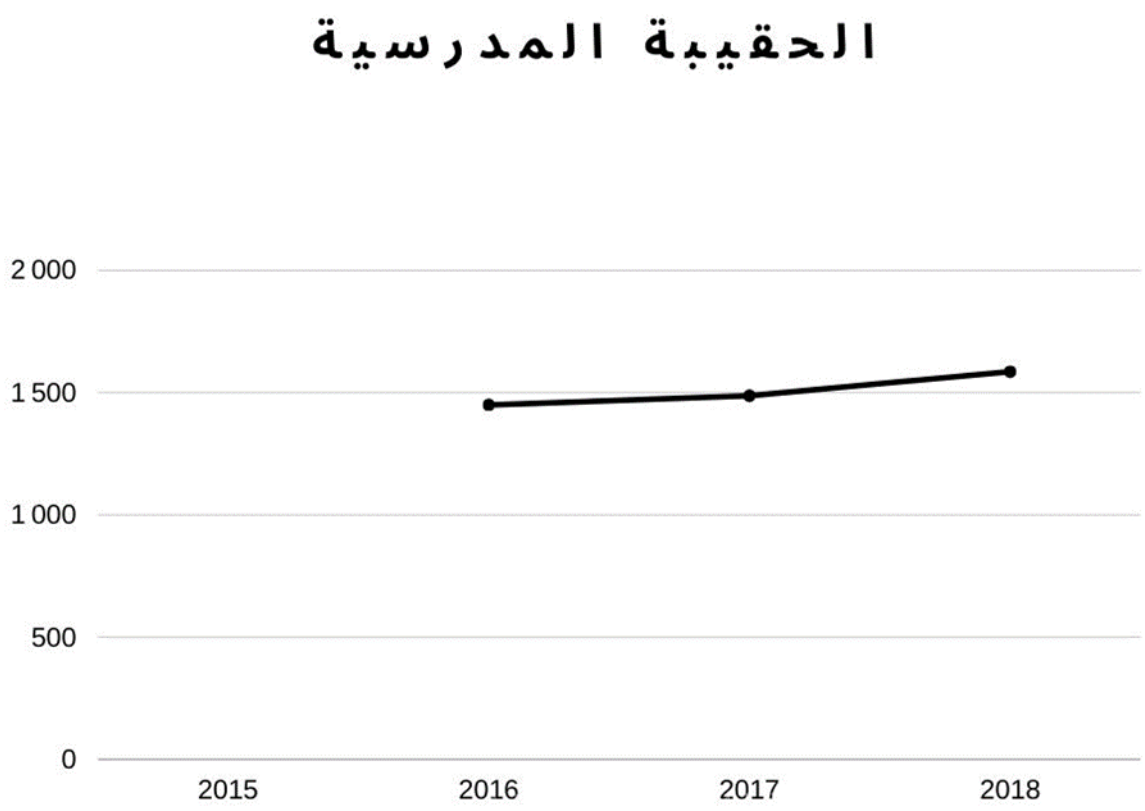

من إعداد الباحثة بالاعتماد على المقابلة مع سهيلة شوية عون إدارة في مصلحة الشؤون الإجتماعية.

يوضح المنحى البياني أعلاه عدد الحقائب المدرسية التي قدمتها الجمعية سنة 2016 حيث قدمت في هذه السنة 1449 حقيبة مدرسية تحتوي على كافة الأدوات المدرسية والوسائل التعليمية اللازمة للعملية التربوية والتعليمية موزعة على مختلف الأطوار المدرسية ليرتفع عدد الحقائب المدرسية سنة 2017 إلى 1586 حقيبة مدرسية وذلك إجتهاداً من الجمعية وسعياً منها لضمان التكفل التعليمي والتكوين البيداغوجي لهذه الفئة والعمل على تحسين وزيادة تحصيلها الدراسي.

3. البرامج الاقتصادية والتنموية لجمعية إيثار لرعاية الأيتام :

تعتبر جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي من أبرز الجمعيات المحلية التي تقدم خدمات وبرامج إجتماعية وتنموية لصالح الفئات المعوزة داخل المجتمع وذلك بهدف إحتواء هذه الفئة وإشراكها في مختلف المجالات الإجتماعية والإقتصادية والتنموية وإخراجها من دائرة الإستهلاك إلى دائرة الإنتاج وتأمين دخل ثابت لها يساهم في تحسين أوضاعها الإجتماعية وظروفها المعيشية.

1.3 برنامج الكفالة المالية للأيتام

تعتبر كفالة الأيتام من أنبل الأعمال الانسانية التي ترسخ قيم التعاون والتضامن والعطاء وتعزز التكافل والتماسك الاجتماعي تبنت الجمعية برنامج الكفالة المالية للأيتام وسعت من خلاله إلى تأمين دخل شهري ثابت لأكبر عدد ممكن من الفئات المعوزة داخل المجتمع ويختلف مبلغ هذا الدخل من فئة إلى أخر وذلك حسب الحالة الإجتماعية للفئة المكفولة وتنقسم الكفالة إلى نوعين: كفالة اليتيم يقدم فيها الكافل مبلغ قدره 3000 دينار جزائري شهريا لليتيم الذي يتكفل به في حين يوجد هناك نوع اخر من الكفالة يتمثل في كفالة أسرة كاملة حيث يخصص الكافل في هذه الحالة مبلغاً شهرياً للأسرة المكفولة بشرط أن يتناسب هذا المبلغ مع عدد أفراد الأسرة وغالباً ما يتراوح ما بين 5000 دينار جزائري إلى 15000 دينار جزائري

وذلك للمساهمة في إعانة هذه الأسر والعمل عل تحسين مستواهم المعيشي تبنت الجمعية برنامج الكفالة المالية كبرنامج سنوي تقدمه كل سنة بداية من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018 وقد تكفلت خلال هذه السنوات بعدد معتبر من الأيتام والجدول التالي يوضح عدد ذلك:

الجدول رقم (1) : يمثل عدد المكفولين منذ سنة (2008/2018)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المكفولين	262	253	288	305	686	1353	1216	1533	1811	2500	2600

من إعداد الباحثة بالاعتماد عل وثائق مقدمة من طرف الجمعية

يوضح الجدول أعلاه عدد المكفولين الذين تكفلت بهم الجمعية منذ بداية نشاطها الفعلي سنة 2008 حيث قامت الجمعية بالعديد من المتغيرات التي سعت من خلالها إل توسيع دائرة عملها وتحسين جودة خدماتها وتطوير برامجها وأنشطتها فمن الملاحظ أن بعد سنة 2009 شهدت الجمعية تقدم وتطور مستمر لتحسين أدائها وزيادة فاعليتها لتحقق قفزة نوعية سنة 2013 وذلك بتكفلها بعدد كبير من الفئات المعوزة وتقديم يد العون لهم والعمل عل تحسين مستواهم المعيشي إستمر نشاط هذا البرنامج وبقي عدد المكفولين في تزايد مستمر ليصل إلى 2600 مكفول سنة 2018.

2.3 مشروع أسرة إيثار المنتجة.

يعتبر مشروع إيثار المنتجة مشروع إجتماعي إقتصادي تنموي يهدف إلى منح أسر الأيتام مشاريع صغيرة تتراوح قيمتها المالية ما بين 100.000 دينار جزائري إلى 300.000 دينار جزائري تمنح هذه المشاريع على شكل قروض يتم إستردادها في فترة 36 شهرا يبدأ التسديد بعد 06 أشهر من إنطلاق الأسر في مشروعها وتُسمى هذه الفترة بفترة السماح. قامت الجمعية بتبنيه كمشروع تنموي يهدف إلى تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للفئات المعوزة داخل المجتمع المحلي سعت من خلاله إلى تقديم خدمات مالية وتجهيزات عينية لتطوير المشاريع التنموية ذات الأثر الإجتماعي والإقتصادي وذلك لما لهذه المشاريع المصغرة من دور هام في تحقيق التنمية الإجتماعية على المستوى المحلي كما يمكن من خلال هذا المشروع مكافحة البطالة وتوفير مناصب عمل لهذه الفئة عن طريق خلق مشاريع مصغرة لصالح الفئات المعوزة وتغيير نمط حياتهم من أسر إتكالية تعتمد على الغير إلى أسر منتجة وفعالة داخل المجتمع.

يتم تجسيد هذه البرنامج عن طريق المركز الاقتصادي داخل الجمعية الذي يتكفل بإجراء الدراسات والبحوث ومتابعة النفقات الإقتصادية والإجتماعية التي تقوم بها الجمعية وذلك عبر ثلاث لجان أساسية تتكفل بتنظيم وتسيير هذا المشروع والمتمثلة في لجنة مدونة المشاريع ولجنة الصندوق ولجنة المرافقة يشرف رئيس الجمعية على تسيير اللجان الثلاث فيما تقوم كل لجنة بمزاولة مهامها حسب الصلاحيات المخولة لها.

يقوم رئيس الجمعية بتوزيع المهام والوظائف على كل أعضاء اللجنة كل حسب مجاله وتخصصه كما يمنح لكل لجنة العديد من الصلاحيات حسب الوظائف المسندة اليها فيما يلي توضيح لذلك:

الشكل (01): الهيكل التنظيمي للجنة أسرة إيثار المنتجة

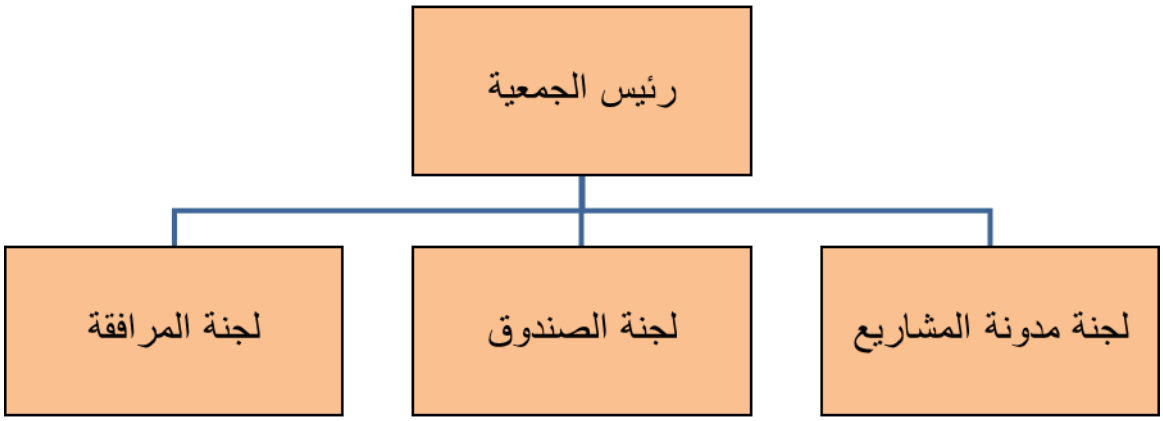

من إعداد الباحثة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الجمعية.

-**لجنة مدونة المشاريع**: تتكفل بإعداد مدونة لمشاريع الجمعية وتقوم بمتابعة هذه المشاريع والإشراف على تسييرها ودراسة مدى الجدوى الاقتصادية لها.

-**لجنة الصندوق**: تتكفل هذه اللجنة بإستقبال أموال العملاء على شكل سلفيات أو هبات أو ودائع ومن ثم يقوم الصندوق بصرفها في مشاريع صغيرة للزبائن على شكل قروض ثم إستعادة هذه الأموال عبر أقساط شهرية وفقا لرزنامة سداد يتم تحديدها وفقا لحجم المبلغ الذي تم إستعارته للزبائن.

-**لجنة المرافقة** : تقوم هذه اللجنة بمتابعة وتقييم هذه المشاريع وتقديم تقارير شهرية إلى المركز حول مدى تقدم المشاريع وإحصاء المشاكل التي يعاني منها العملاء كما تقوم بتكوين الزبائن من النواحي الادارية والتقنية والمالية يسعى مشروع أسرة إيثار المنتجة لتحقيق العديد من الأهداف أبرزها :

-تقديم خدمات مالية وتجهيزات عينية لتطوير المشاريع المصغرة ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي.

-تطوير المشاريع الصغيرة وترقيتها وذلك لدورها الفعال في تجسيد إستراتيجية التنمية وتوسيع دائرة النشاط الاقتصادي.

-تفعيل دور الأسر المعوزة في تنمية الإقتصاد المحلي وذلك بخلق سلع وخدمات من شأنها أن توفر إحتياجات السوق.

-ضمان تمويل ذاتي ومستدام للأسر المعوزة وتغيير نمط حياتهم من أسر إتكالية تعتمد على الغير إلى أسر منتجة وفعالة داخل المجتمع.

-الحد من الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للأسر المعوزة.

وُضع هذا المشروع قيد الدراسة سنة 2018 وكانت الانطلاقة الفعلية له والتجسيد على أرض الواقع سنة 2019 حيث عملت الجمعية على تقديم الدعم المادي للفئات المعوزة بطريقة حديثة عكس الطرق التقليدية المتمثلة في تقديم إعانات موسمية أو تجهيزات عينية أو مواد غذائية وسعت من خلاله إلى خلق مشاريع مصغرة من أبرزها: صناعة الحلويات، الحلاقة، الخياطة، تجارة الملابس، تقديم الخدمات المكتبية. ويمكن توضيح عدد المشاريع المصغرة في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2019إلى غاية 2022 في الجداول التالية:

- دفعة 2019:

نوع المشروع	مشروع حلاقة	مشروع حلويات	مشروع خياطة
العدد	01	04	10

- دفعة 2020

نوع المشروع	مشروع حلاقة	مشروع حلويات	مشروع خياطة	مشروع تجارة وملابس	مشروع خدمات مكتبية
العدد	01	02	05	01	01

- دفعة 2021:

نوع المشروع	مشروع حلويات	مشروع خياطة	مشروع تجارة ملابس	مشروع خدمات مكتبية	مشروع كراء محلات تجارية
العدد	02	06	01	01	01

- دفعة 2022:

نوع المشروع	مشروع حلويات	مشروع خياطة
العدد	01	05

من إعداد الباحثة بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف الجمعية.

تقوم الجمعية بتمويل هذه المشاريع ومتابعة مسارها وتقييم نتائجها من بداية إنطلاقها لغاية نهايتها حيث تسعى لتوفير كل متطلبات ولوازم المشاريع سواء من تجهيزات عينية أو مبالغ مالية لتغطية مصاريف هذه المشاريع وضمان نجاحها حيث تنمح لكل مشروع مبلغ مالي محدد حسب ما يتطلب المشروع وما تتطلبه التجهيزات والوسائل اللازمة للقيام به وذلك عبر الإتفاق بين المستفيدين من هذه المشاريع وبين اللجنة المكلفة بمتابعة المشروع كما تضع لهم فترة سماح أجلها 06 أشهر بعد ذلك تبدأ عملية التسديد الشهري لأقساط المشروع تكون مقسمة على 36 شهراً أي أنها تكون فترة التسديد في حدود ثلاث سنوات قابلة للتمديد حسب الوضع المادي للمستفيدين وحسب مدى نجاعة وفعالية المشروع.

IV- الخلاصة:

تشير الجمعيات الخيرية إلى تلك المؤسسات التطوعية التي تعمل في المجال الخيري وتسعى من خلاله لتحقيق التكافل الاجتماعي وتوفير الخدمات الإجتماعية فالعمل الخيري مصدر رئيسي من مصادر الإصلاح والبناء الإجتماعي يتجاوز كل الإختلافات العرقية والتوجهات الإيديولوجية ويعمل على تقليص الفوارق الطبقية وتدعيم لإرادة الجماعية في التوجه نحو العمل التطوعي من خلال مشاركة مختلف الأطياف المجتمعية في تحمل المسؤولية الاجتماعية وتوفير الحماية الإجتماعية للفئات المعوزة داخل المجتمع.

حاولت الدراسة تسليط الضوء على دور جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي في تحقيق الحماية الإجتماعية للفئات الهشة داخل المجتمع المحلي وذلك من خلال التطرق لمساهمتها في تقديم الخدمات الإجتماعية وتكريس القيم والمبادئ الانسانية ونشر ثقافة العمل التطوعي وتعزيز روح التعاون والتضامن والإخاء بين مختلف الشرائح المجتمعية .

بناء على ما تقدم يمكن التوصل إلى جملة من النتائج أبرزها:

-سعي جمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي لتعزيز القيم الأخلاقية وتكريس المبادئ الانسانية وتقليص الفوارق الطبقية داخل المجتمع.

-التغيير الايجابي في طبيعة عمل الجمعيات الخيرية حيث قدمت جمعية إيثار إضافة جديدة في آلية عمل الجمعيات الخيرية وإنتقلت من الطابع التقليدي القائم على التبرعات والمساعدات الإنسانية إلى الطابع الحديث القائم عل خلق مشاريع تنموية تؤمن مصدر دخل ذاتي وثابت يساهم في تحسين المستوى المعيشي للفئات المعوزة ويساهم في دفع عجلة التنمية المحلية.

-تميز الجمعية بالطابع المؤسساتي القائم عل التنظيم والتأطير الموجه من قبل المؤسسات الرسمية للدولة والمدرج ضمن قوانينها الأساسية ولوائحها التشريعية.

من أجل تقديم الحماية الإجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للفئات المعوزة داخل المجتمع تقترح الدراسة جملة من التوصيات مقترحة كالأتي:

توصيات عامة:

- ضرورة الإستثمار في المورد البشري داخل الجمعيات الخيرية وتوسيع القاعدة الجماهيرية والعمل على بناء كفاءات محلية في مختلف المجالات من أجل توسيع نشاطات الجمعيات الخيرية وضمان إستمرارية عملها.

- نشر الثقافة التطوعية داخل المجتمع والعمل على إقناعه بضرورة العمل الخيري في بناء وتماسك وإصلاح المجتمع.

- توفير الدعم المالي اللازم للجمعيات الخيرية لضمان تنفيذ برامجها ونشاطاتها وتقديم خدمات إجتماعية للفئات الهشة داخل المجتمع وتغطية إحتياجاتها وتلبية رغباتها.

- مراعاة الأولوية في تقديم الخدمات الاجتماعية وضرورة الالتزام والتقيد بمبادئ العمل الخيري التطوعي.

- توصيات لجمعية إيثار لرعاية الأيتام بالوادي:

- العمل على فتح أكبر عدد ممكن من الفروع لتغطية إحتياجات معظم الفئات الهشة داخل المجتمع المحلي.

-ضرورة تفعيل مبدأ الشفافية والمصداقية في توزيع المساعدات الخيرية.

- ضرورة دراسة نجاعة وفعالية برامج ونشاطات الجمعية ومدى تطابق الأهداف المسطرة مع النتائج المحققة.

- ضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية مع باقي الجمعيات الخيرية الناشطة في المنطقة.

- خلق مشاريع جديدة مشابهة لمشروع أسرة إيثار المنتجة